الغرفة الجهوية بقفصة

تقرير حول الرقابة الماليّة على بلدية "أم العرائس" لسنة 2017 في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

بلدية "أم العرائس"

مقدّمة

أُحدثت بلدية "أمّ العرائس" بمقتضى الأمر عدد 106 بتاريخ 14 مارس 1966 وتبلغ مساحتها الجمليّة حوالي 995 كم^2 كما يبلغ عدد سكانها 27012 نسمة وذلك حسب التّعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

وتم تقديم الحساب المالي لبلدية "أمّ العرائس" والوثائق المدعّمة له إلى الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بقفصة بتاريخ 2018/06/25 . وإضافة إلى الأعمال المستندية شملت البلدية زيارات ميدانية خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 12 ديسمبر 2018.

وتولت الدائرة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017 والتحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحّة ومصداقيّة البيانات المسجّلة به ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها.

وشملت الأعمال الرّقابيّة فحص الحساب المالي ومستندات الصّرف المودعة لدى كتابة الدّائرة فضلا عن استغلال المعطيات المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" .

وتوفرت بالحساب المالي المذكور مجمل شروط التهيئة المستوجبة والمتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف وتقديم وثيقة حساب أصلية تتضمن ختم وإمضاء المحاسب وآمر الصرف وعدم انقطاع فترات تصرف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي، إضافة إلى عدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاصات، خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمسّ من

مصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي للسنة المعنية. كما أنّها خلصت إلى الوقوف على ملاحظات تعلقت بتعبئة الموارد وبتنفيذ النفقات.

وبلغت جملة موارد البلدية المثقلة بعنوان تصرف سنة 2017 حوالي 8,109 م.د في حين ناهزت المقابيض المحققة 6,947 م.د منها 6,249 م.د مقابيض العنوان الأول و0,697 م.د مقابيض العنوان الثاني.

الجزء الأول: الرقابة على الموارد

I. هيكلة الموارد

أ - موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 6,249 م.د. وهي تتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية ومن المداخيل غير الجبائية الاعتيادية.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتّى أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2017 ما جملته 445,872 ألف دينار ما يعادل 7,13 % من جملة موارد العنوان الأوّل. ويبرز الجدول الموالي توزيع هذه المداخيل:

أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية	المبلغ أ.د	النسبة (%)
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	265,593	59,56
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	26,084	5,85
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	154,194	34,58
المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى	0	0
المجمـوع	**445,872**	**100**

ولئن مثّلت "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهمّ عنصر من المداخيل الجبائية الاعتيادية بنسبة ناهزت 59 % في سنة 2017، فإنها لم تتجاوز نسبة 4,25 % من القيمة الجمليّة لموارد العنوان الأوّل. ويبرز الجدول الموالي مختلف مكوّنات هذه المعاليم ونسبها:

المعاليم على العقارات والأنشطة	المبلغ (أ.د)	النسبة من المداخيل على العقارات والأنشطة (%)	النسبة من المداخيل الجبائية الاعتيادية (%)
المعلوم على العقارات المبنية	17,119	6,44	3,83
المعلوم على الأراضي غير المبنية	0,318	0,12	0,071
المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجاريّة أو المهنية	101,897	38,36	22,85
المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	145,866	54,92	32,71
معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات	0,391	0,14	0,087
المجمـوع	265,593	**100**	**59,5**

ويتّضح من خلال الجدول أعلاه، أنّ المبالغ المحقّقة من صندوق التعاون بين االجماعات المحلية تمثّل أهمّ مورد بالنّسبة إلى البلدية حيث تم تحصيل 145,866 أ.د. في سنة 2017 أي ما يناهز 32 % من جملة المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة للبلدية تليها المداخيل بعنوان المبالغ المتأتية من العقارات المبنية بقيمة 17,119 أ.د. أي ما يمثّل 3,83 % من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية في حين لم يتعدّ نصيب المداخيل المحقّقة بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنيّة ومعلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات تباعا نسبة 0,071 % و نسبة 0,087 % من مجموع المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وبلغت القيمة الجملية لتثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما قدره 92,076 أ.د. تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 78,688 أ.د. والمعلوم على الأراضي غير المبنية بقيمة بلغت 4,388 أ. د.

وبلغت القيمة الجمليّة لبقايا الاستخلاص بعنوان العقّارات في موفّى سنة 2016 ما قدره 897,122 أ.د.

وباعتبار البقايا للاستخلاص آنفة الذّكر، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقّارات إلى ما قدره 989 أ.د في سنة 2017. وحقّقت البلديّة استخلاصات بقيمة 17,438 أ.د. في نفس السنة بعنوان الفصول المثقّلة من العقّارات أي بنسبة استخلاص لم تتعدّ 1,76 %.

وبلغت قيمة المداخيل المحقّقة بعنوان الموجبات والرّخص الإداريّة ومعاليم مقابل إسداء خدمات ما قدره 154,194 أ.د أي ما يعادل 34,58 % من المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة فيما تمّ تحقيق

مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العموميّة فيه بما قدره 26,085 أ.د أي ما يساوي 5,85 % من المداخيل الجبائيّة الاعتيادية.

وبخصوص المداخيل غير الجبائيّة الاعتيادية فقد حقّقت البلديّة خلال سنة 2017 ما قيمته 5.804 م د وتتكوّن هذه الموارد خاصّة من"المداخيل المالية الاعتيادية" بنسبة 99,74 %.

وبلغت المداخيل المالية الاعتيادية في سنة 2017 ما قيمته 5.789 م.د وهي تتأتّى أساسا من المنح والمساهمات المخصصة للتسيير بقيمة 5.565 م.د. والمناب من المال المشترك بقيمة 223,784 أ.د.

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك البلدية باعتبار البقايا للاستخلاص في موفّى سنة 2016 إلى ما جملته 165,750 أ.د. تمّ استخلاص نسبة 8,76 % منها.

ب- موارد العنوان الثاني:

ناهزت القيمة الجمليّة لموارد العنوان الثاني لبلديّة أم العرائس ما قيمته 697 أ.د. توزّعت بين الموارد الذّاتيّة والمخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة. ويبيّن الجدول التالي توزيع موارد العنوان الثّاني:

الجزء	المبلغ (د)	النسبة (%)
الموارد الذّاتيّة والمخصّصة للتّنمية	664.186,302	95,19
موارد الاقتراض	33.489,130	4,80
الموارد المتأتّية من الاعتمادات المحالة	24,793	0,0035
جملة موارد العنوان الثاني	**697.700,225**	**100**

واستأثرت الموارد الذاتية والمخصّصة للتنمية للبلدية بما يناهز 95 % من مجموع مواردها بالعنوان الثاني وهي تتأتّى أساسا من المنح المسندة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلّية بنسبة 60 % (ما قدره 398,475 أ.د) والفواضل الغير مستعملة من العنوان الأوّل بنسبة 38,84 % (ما قدره 258,010 أ.د).

II. تعبئة الموارد البلدية

تقدير الموارد:

لوحظ بصفة عامّة إحكام البلدية تقدير مواردها. ويبين الجدول الموالي نسبة إنجاز تقديرات موارد العنوانين الأول والثاني من قبل البلدية خلال سنة 2017:

البيان	التقديرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول (د)	7.380.000,000	6.249.818,925	84,68
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	276.000,000	265.593,316	96,22
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	40.500,000	26.084,800	64,40
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	188.000,000	154.194,550	82,018
– مداخيل جبائية اعتيادية أخرى	-	-	-
– مداخيل الملك البلدي	45.000,000	14.524,181	32,27
– المداخيل المالية الاعتيادية	6.830.500,000	5.789.422,078	84,75
مجموع موارد العنوان الثاني (د)	729.065,025	697.700,225	95,7
الموارد الخاصّة للبلديّة	695.551,102	664.186,302	95,5
موارد الاقتراض	33.489,130	33.489,130	100
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	24,793	24793	100

البيانات المدرجة بالحساب المالي

يقتضي ضمان شفافية الحسابات الماليّة الفصل بين المبالغ المستخلصة عن طريق أذون استخلاص وقتيّة والمبالغ المستخلصة عن طريق أذون استخلاص نهائية إلا أنّه لوحظ بخصوص المقابيض المنجزة بعنوان المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية إدماج مبالغ التثقيلات عن طريق أذون وقتية مع مبالغ التثقيلات عن طريق أذون نهائية صلب الحساب المالي للبلدية لسنة 2017. وأدّى التصرف على هذا النحو إلى إدماج المقابيض المنجزة عن طريق أذون استخلاص وقتية لمعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية ضمن المقابيض المنجزة عن طريق أذون نهائية بالحساب المالي.

إعداد جداول التحصيل وتثقيلها

خلافا لمقتضيات الفصل الأوّل من مجلّة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة إنجاز عملية التثقيل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة، لوحظ تأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنيّة حيث تم تثقيل الجداول المذكورة في 10 أفريل 2017 أي بتأخير ناهز 100 يوم. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجداول	تاريخ الإحالة من البلدية إلى القابض	تاريخ الإحالة من القابض إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ تثقيل جدول التحصيل
جدول المعلوم على العقارات المبنية	2017-03-22	2017-03-29	2017-04-10
جدول المعلوم على الأراضي غير المبنية	2017-03-22	2017-03-29	2017-04-10

ويعود ذلك خاصة إلى تأخر البلدية في إعداد جداول التحصيل المذكورة. والبلدية مدعوة إلى مزيد الحرص على التقليص من آجال تثقيل جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية والعقارات الغير مبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بقفصة.

توظيف المعاليم

خلافا لمقتضيات الفصل 21 من مجلة الجباية المحلية الذي نص على أنه "يمكن للجماعات المحلية خارج عمليات الإحصاء إضافة العقارات غير المرسمة بجدول التحصيل" لم تتولّ البلديّة الحرص على تحيين جداول التحصيل على الوجه الأكمل لضمان شمولية التثقيل.

من ذلك، بلغ عدد الفصول المثقلة بجدول تحصيل معلوم العقارات المبنية 7154 فصلا في حين بلغ عدد المساكن بالمنطقة البلدية لأم العرائس 5463 مسكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 أي أن البلدية تتولى تثقيل أكثر من 1651 فصلا إضافيا. وتجدر الإشارة إلى أنّ البلدية على الرغم من الانتهاء من عملية الإحصاء العشري 2017-2026، فإنّه لم يتوفّر ما يفيد استغلال هذه الإحصائيات وتحيين جداول التحصيل المتعلّقة بها.

وفي ما يتعلق بجدول متابعة المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية، تبيّن أنّ البلدية تولّت إدراج 1262 فصلا ضمن جدول متابعة الحدّ الأدنى للمعلوم بعنوان سنة

2017 في حين بلغ عدد المؤسسات والأشخاص الطبيعيين الخاضعين للمعلوم على المؤسسات 439 مطالبا بالأداء وفق سجل[1] المركز الجهوي لمراقبة الأداءات بقفصة أي بزيادة في حدود 823 فصلا.

وتبيّن أنّ البلديّة لم تعمل على إعداد جدول تحصيل الفارق بين الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبالغ المستخلصة بعنوانه. ولم تسمح هذه الوضعيّة من تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب.

والبلديّة مدعوّة إلى مزيد الحرص على تحيين جداول التّحصيل لضمان شموليّتها بما يسمح لها من توسيع الطاقة الجبائية المتاحة لها وتحسينها.

وخلافا لمنشور وزير الدّاخليّة عدد 16 لسنة 2013 المؤرّخ في 2 أكتوبر 2013 المتعلّق بتدعيم قدرات التصرّف للجماعات المحليّة لم تتولّ البلديّة ضبط قائمة في الدّيون المتخلّدة بذمّة المواطنين وخاصّة المعلوم على العقارات المبنية والتنسيق مع القابض محتسب البلديّة قصد ترشيد إجراءات الاستخلاص وتوجيهها لمتابعة المتلدّدين حسب أهميّة الدّيون بعد تصنيفها.

استخلاص المعاليم

لوحظ في هذا الصّدد ضعف نسبة استخلاص المعاليم على العقارات المبنية والأراضي غير المبنية باعتبار بقايا الاستخلاص لسنة 2016 حيث لم تتعدّ 1,76 % كما يبرز ذلك من الجدول الموالي:

المعاليم	التثقيلات*(د)	الاستخلاصات (د)	نسبة الاستخلاص (%)
المعلوم على العقارات المبنية	956.741,660	17.119,616	1,79
المعلوم على الأراضي غير المبنية	32.456,821	318,786	0,98
المجموع	989.198,481	17.438,402	1,76

*التثقيلات بإعتبار بقايا الإستخلاص إلى 2016/12/31

[1] وفق مراسلة صادرة عن المركز الجهوي لمراقبة الأداءات بقفصة بتاريخ 29 نوفمبر 2017.

استغلال الطاقة الجبائية المتاحة

خلافا لمقتضيات الأمر عدد 805 لسنة 2016[2]، لم يتوفّر بالبلدية ما يفيد لإصدارها لقرارات تحديد المعاليم المرخّص للبلدية استخلاصها على غرار معلوم الرخص على إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن ومعلوم الإشغال الوقتي للطريق العام من طرف أصحاب المقاهي والمطاعم والنصبات وكلّ شخص يتعاطى نشاطا في إطار منشأة غير قارّة فضلا عن عدم تحديد الثمن المرجعي بالنّسبة للمعاليم الموظّفة على الإشهار بواسطة اللافتات الضوئية والعاديّة على الرّغم من تقديرها لمداخيل بقيمة 5 أ.د بهذا العنوان ضمن الحساب المالي لسنة 2017.

فضلا عن ذلك، حثّ منشور وزير الداخليّة عدد 16 والمؤرّخ في 2 أكتوبر 2013 المتعلّق بتدعيم قدرات التصرّف للجماعات المحليّة البلديات على تنمية مواردها الذاتيّة الجبائية وغير الجبائية من خلال استغلال الطاقة الجبائية المتاحة لديها وذلك من خلال إحكام عمليات جرد وإحصاء مختلف أصناف المعاليم وتحسين مردود الاستخلاصات وخاصّة في ما يتعلّق بمعلوم الإشغال الوقتي للطريق العام باعتباره يوفّر طاقة جبائية هامّة غير مستغلّة بالمستوى المطلوب. إلاّ أنّه اتّضح أن البلديّة لم تعمل على إحصاء وإعداد قائمات في المطالبين بالأداء المستغلين للطريق العام على الرّغم من معاينة انتفاع عديد المهنيّين بهذه الامتيازات كما لم تعمل على إحصاء اللّوحات واللاّفتات الإشهاريّة داخل المنطقة البلدية وتحديد المبالغ المستوجبة في شأنها.

ولا تساعد هذه الوضعية على تحسين موارد البلدية واستغلال الإمكانات المتاحة لها.

إجراءات التتبع والاستخلاص

خلافا لمقتضيات المذكرة العامة عدد 2 المؤرخة في نوفمبر 2009 بخصوص اختصار آجال تتبع الديون الراجعة للجماعة المحلية والتي نصت على: "مباشرة إجراءات التتبع منذ منطلق السنة ودون انتظار تثقيل جداول التحصيل بالنسبة للمعلوم على العقارات المبنية خاصة" وذلك بالاعتماد على جدول تحصيل السنة المنقضية مع إمكانية التنسيق مع البلدية بخصوص الفصول التي شهدت تغييرات، تبين أن القباضة البلدية لم تتولّ مباشرة توجيه الاعلامات بخصوص المعلوم على العقارات المبنية وتبليغها إلى المطالبين بها إلّا بداية من شهر مارس 2017. وقد تمّ خلال سنة 2017 توجيه 98

[2] المؤرخ في 13 جوان 2016 والمتعلّق بضبط تعريفة المعاليم المرخّص للجماعات المحلّية في استخلاصها.

تنبيها أي بنسبة تغطية لم تتجاوز 1,37 % من العدد الجملي للفصول المثقلة ضمن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية.

من جانب آخر، ارتفع مجموع بقايا الاستخلاص بعنوان كراء المحلاّت المعدّة لنشاط مهني أو تجاري أو صناعي ومداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه إلى ما قدره 172.054,557 دينارا في موفّى سنة 2016. وعلى الرغم من أهميّة هذا المبلغ، فإنّ البلدية لم تحرص على التنسيق مع القباضة الماليّة للقيام بإجراءات التتبع الجبرية المستوجبة في الغرض خلال السنة المذكورة وهو ما يتعارض مع مقتضيات المذكّرة العامّة عدد 33 لسنة 2009 حول تحسين مردود كراء العقارات الرّاجعة للجماعات المحلية التي نصّت على ضرورة اتّخاذ إجراء الاستخلاص الجبري لكلّ دين من الدّيون المتخلّدة بهذا العنوان وذلك بالتنسيق مع مصالح الجماعة المحلية المعنية علاوة على إمكانيّة سقوط البعض من هذه الدّيون بالتّقادم.

وبلغت بذلك بقايا الاستخلاص بهذا العنوان في موفّى سنة 2017 ما قيمته 176.350,082 د مثّلت منها المبالغ الغير مستخلصة بعنوان كراء العقارات ما قيمته 95.875,455 دينارا. يذكر في هذا الإطار أنه إلى موفى سنة 2017 لم تتمكّن البلدية من استخلاص أي مبلغ من بقايا الاستخلاص المحتسبة في 31 ديسمبر 2015 بعنوان "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه" مثلما يبينه الجدول التالي:

مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه		
بقايا الاستخلاص إلى 31 -12-2015	بقايا الاستخلاص إلى 31 -12-2016	بقايا الاستخلاص إلى 31 -12-2017
25.123,550 دينارا	25.123,550 دينارا	25.123,550 دينارا

التصرّف في لزمة السوق الأسبوعية

تولّت البلديّة خلال سنة 2017 استلزام السوق الأسبوعية بقيمة جمليّة بلغت 25,300 أ.د. إلّا أن الإجراءات المتعلّقة بهذه اللزمة شابتها بعض النقائص.

من ذلك، تم الوقوف على تأخير في تثقيل المبالغ المتعلقة بلزمة السوق العامة والأسبوعية حيث لم يتمّ تثقيل المبالغ المتعلّقة بها إلاّ بتاريخ 17 مارس 2017، ومن شأن هذه الوضعية أن لا تساعد على الشّروع في استخلاص هذه المبالغ في أقرب الآجال.

وخلافا لمقتضيات المنشور عدد 10 الصادر عن وزير الدّاخليّة المؤرّخ في 07 جوان 2013 حول التّذكير بأهمّ المقتضيات المتعلّقة بالتصرّف في الأسواق الرّاجعة للجماعات المحليّة، لم تحرص البلديّة على إحكام مسك وإنجاز الحسابات المالية للمعاليم الواجبة بالأسواق وضمان شفافية المعاملات وذلك من خلال طبع كنّشات الوصولات ووضعها على ذمة المحاسب البلدي واستعمال هذه الوصولات دون غيرها من قبل صاحب اللّزمة الذي يمنع عليه منعا باتا استعمال أية دفاتر أخرى ويتولّى الاستظهار بها عند كل طلب من طرف أعوان البلدية المؤهّلين لتأمين المراقبة على أن لا يتمّ تجديد كنّشات الوصولات لفائدة المستلزم إلاّ في صورة التأكّد من خلاص الأقساط التي حلّ أجلها.

وزيادة على ذلك، وفي إطار متابعة صاحب اللزمة وفق ما نصّت عليه كراس الشروط في باب السابع المتعلّق بإنجاز الحسابات، لم يتوفر ما يفيد متابعة البلدية لحسابات صاحب اللزمة والزامه بالتقيد بكراس الشروط خاصّة في ما يتعلّق بتقديم الموازنة الختامية المنجزة والمؤيدات المالية الخاصة بكلّ المصاريف.

كما لم يلتزم صاحب اللزمة بمقتضيات الفصل 6 من عقد اللزمة المتعلّق بدورية الخلاص والتي نصّت على أن تدفع هذه الأقساط متساوية على 12 قسطا شهريّا.

وخلافا للفصل السابع من عقد اللزمة الذي نصّ على إرجاع الضمان النهائي في نهاية اللزمة وبعد وفاء المستلزم بكامل التزاماته، تبيّن أنه تمّ تغيير صبغة الضمان النهائي للّزمة المقدّر ب 6.325,000 دينارا وذلك باحتسابه كقسط أول لخلاص اللزمة بتاريخ 24 أفريل 2017.

ومن شأن التقيّد بالإجراءات آنفة الذّكر أن يساعد المصالح البلديّة على حسن متابعة إنجاز اللّزمات والحصول على المعطيات الماليّة بخصوص رقم المعاملات المتداول بالسوق بما يتيح لها الاستئناس بهذه المعطيات لتحديد السّعر الافتتاحي للسنة الموالية.

الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

I. التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 6.249,818 أ.د سنة 2017 استأثرت منها نفقات التأجير العمومي بنسبة 91,02 % حيث بلغت 5.688,713 أ.د. في حين لم تتجاوز نفقات وسائل المصالح 352,332 أ.د.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 49,012 أ.د. تعلّقت حصريّا بالاستثمارات المباشرة، ويبرز الجدول الموالي النفقات المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة من قبل البلدية خلال سنة 2017.

	البيان	المبلغ (أ.د.)
نفقات العنوان الأول	التقديرات	7.380,000
	الإنجازات	6.249,818
	نسبة الانجاز (%)	84,68
نفقات العنوان الثاني	التقديرات	729,065
	الإنجازات	49012,782
	نسبة الانجاز (%)	6,72

وخلافا لمقتضيات الفصل 89 من مجلة المحاسبة العمومية الذي أوجب تحميل النفقات المعقودة بعنوان سنة مالية معينة على الإعتمادات المرصودة لها بميزانية تلك السنة، تبين عدم تقيد بلدية أم العرائس بالآجال القانونية لصرف مستحقات المزودين وترتب عن هذا التأخير تثقيل ميزانية السنة الموالية بديون راجعة للسنة التي سبقتها يذكر منها خاصّة النفقة المتعلّقة بإكساء العملة لسنة 2016 بقيمة جمليّة بلغت 79.697,000 دينارا. وقد بلغت ديون البلدية سنة 2016 ما قيمته 161.994,361 دينارا تم تحميلها على ميزانية 2017 كما هو مبين بالجدول الموالي:

الفصل	الفقرة	بيان النفقات	النفقات المتعهد بها سنة 2017 (بالدينار)
2.201	80	تسديد المتخلدات	
		متخلدات تجاه الشركة الوطنية لتوزيع البترول	50.868,800
		متخلدات تجاه الشركة التونسية للكهرباء و الغاز	0
		متخلدات تجاه الشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه	0
		متخلدات تجاه اتصالات تونس	0
		متخلدات تجاه مؤسّسات عمومية أخرى	0
		متخلدات تجاه الخواص	111.075,561
		جملة الفقرة 80	161.994,361

ولئن مثلت هذه المتخلدات في مجملها نسبة لا تتجاوز 2,60 % من جملة نفقات العنوان الأول فإن تنفيذها بتأخير من شأنه أن يمسّ بمصداقية البلدية في علاقتها مع المتعاملين معها وفي قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاههم.

II. عقد النفقات وتأديتها

خلصت أعمال الرقابة على وثائق الصرف إلى نقائص ذات صلة بإجراءات عقد النفقات وخلاصها.

إعمال مبدأ المنافسة

نص الفصل 5 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية على أنه يجب على المشتري العمومي تنظيم المنافسة قدر الإمكان بين المشاركين المحتملين وذلك فيما يتعلق بالطلبات التي تقل مبالغها عن السقف الأدنى للصفقات العمومية، ولم يرد ضمن الوثائق المثبتة لبعض النفقات ما يفيد إعمال المنافسة في شأنها على غرار نفقة تأمين وسائل النقل (المتعلّقة بالأمر بالصرف عدد 22 بتاريخ 29-12-2017 وبمبلغ جملي قدره 11060,499 د.) ونفقة اقتناء عجلات مطّاطية لسيارة إدارية (المتعلّقة بالأمر بالصرف عدد 21 بتاريخ 28-12-2017 وبمبلغ جملي قدره 2360 د.) ونفقة اقتناء لوازم المكاتب (المتعلّقة بالأمر بالصرف عدد 13 بتاريخ 09-11-2017 وبمبلغ جملي قدره 7999,130 د.) ونفقة مصاريف اللوازم والمعدّات(المتعلّقة بالأمر بالصرف عدد 12 بتاريخ 09-11-2017 وبمبلغ جملي قدره 5919,200 د.) وهو ما يعتبر خرقا لمبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بين المترشحين.

متابعة نفقات تعهّد وصيانة وسائل النقل

لوحظ بخصوص الفصل 2/10/2201 المتعلق بمصاريف "تعهد وصيانة وسائل النقل" أنه لم يتم التنصيص على الرقم المنجمي لوسائل النقل المنتفعة بقطع الغيار على غرار الوثائق المثبتة للأمر بالصرف عدد 09 بتاريخ 2017/08/03 والأمر بالصّرف عدد 05 بتاريخ 2017/05/03 (متخلّدات تجاه الخواص) وهو ما يعيق عملية مراقبة هذا النوع من المصاريف.

التنصيصات الوجوبية على الفواتير

خلافا لأحكام الفصل 95 من مجلة المحاسبة العمومية والفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة والتعليمات العامة لوزارة المالية عدد 2 بتاريخ 5 نوفمبر 1996، تم خلاص فواتير تفتقر

إلى بعض التنصيصات الوجوبية على غرار المعرف الجبائي أو نسبة ومبلغ الأداء على القيمة المضافة. ويذكر من ذلك:

بيان التحميل	عدد الأمر بالصرف	تاريخ الأمر بالصرف	الملاحظات
تعهّد وصيانة وسائل النقل	09	2017/08/03	غياب نسبة ومبلغ الأداء على القيمة المضافة

احترام آجال خلاص المزودين

نصت المذكرة العامة لوزير المالية عدد 48 بتاريخ 17 ماي 1999 والمتعلقة بصرف النفقات العمومية على أن لا تتجاوز المدة الفاصلة بين إصدار الأمر بالصرف والدفع 10 أيام, إلا أن محاسب البلدية لم يتقيد بهذا الإجراء في بعض الحالات. ويبرز الجدول الموالي أمثلة لذلك:

بيان النفقة	أمر الصرف		تاريخ الدفع
	العدد	التاريخ	
شراء الوقود لوسائل النقل	18	2017/11/28	2017/12/19
التزود بالزيوت والشحوم لوسائل النقل	19	2017/11/28	2017/12/19

إسناد منح

تبيّن إسناد بعض المنح الاستثنائية بقيمة بلغت 4350 دينارا دون توفير ما يبرر صرف هذه المنح والامتيازات.

التسجيل بمكتب الضبط

أظهر فحص مختلف الفواتير المرفقة للأوامر بالصرف أنه لا يتم في أغلب الحالات تسجيل هذه الفواتير بمكتب الضبط وهو ما لا يمكن من احترام الأولوية في خلاص المزودين ومن احتساب آجال الخلاص ومدى تقيدها بالتراتيب القانونية فضلا عن عدم التثبت من شمولية الفواتير الواجب خلاصها.

الجرد

على الرغم من سعي البلدية لمسك سجل يسمح لها بضبط التجهيزات المكتبية والإعلامية والكهربائية المتوفرة بالبلدية، فإنها لم تعمل على إسناد أعداد جرد لكل منقول على حده من هذه

التجهيزات. ولا يساعد التصرّف على هذا النحو على متابعة هذه المعدات على أحسن وجه فضلا عن تحديد المسؤوليات في صورة الإضرار بها أو سرقتها.

ويقتضي الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية أن يتولّى المحاسب علاوة على إدارته لأموال البلدية ومسك حسابيّاتها مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة وإذا ما تعذّر عليه مسكها مباشرة يتولّى مراقبتها وجمعها بحساباته ويقوم في موفّى كلّ سنة ماليّة بإجراء جرد عامّ لتلك المكاسب، إلاّ أنّه لوحظ عدم توفّر ما يفيد إنجاز قابض المالية بأم العرائس محاسب البلديّة لهذه المهام.

الجمهورية التونسية

وزارة المالية

أع م ع و الإستخلاص

القباضة المالية بأم العرائس

عدد 2018/ 5M

أم العرائس في : 2018/12/25

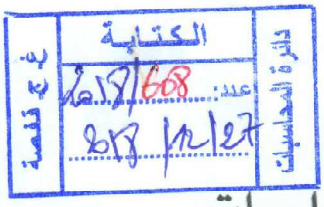

من قابض المالية بأم العرائس

الى السيد : رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات

بقفصة

الموضوع : الإجابة على بعض الملاحظات الوارة بالتقرير الخاص بالرقابة المالية على بلدية أم العرائس .

تحية طيبة ،

فما يلي الإجابة على بعض الملاحظات الواردة بالتقرير الخاص ببلدية أم العرائس

1* البيانات المدرجة بالحساب المالي :

تعتبر المبالغ المستخلصة بعنوان المعاليم على العقارات المبنية و المعلوم على الاراضي غير المبنية كلها مبالغ مستخلصة عن طريق أذون نهائية وليست لدينا مبلغ عن طريق أذون وقتية .

2* إعداد جداول التحصيل وتثقيلها :

يعتبر التأخير في تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على الاراضي غير المبنية سببه دائما يعود الى البلدية ، أما أن تصلنا الجداول بصفة متاخرة أو نتثبت في وثائقها مثل هذه الحالة فتقوم بإرجاعها أما لإتمام الوثائق أوالإصلاح و هوما ينجر عنه التأخير

3* إجراءات التتبع و الإستخلاص

على المستوى التتبعات عادة نقوم بإجراءات التتبع بعد تثقيل ديون البلدية لكل سنة ، مع إضافة الديون للسنوات السابقة ، لذلك تتأخر قليلا في توجيه الإعلامات .

أما على مستوى ديون كراء المحلات المعدة لنشاط تجاري أو الصناعي أو مهني فنظرا لان المحلات لم تبقى بأسماء أصحابها الذين قاموا بكراءه من البلدية ، و لأن المستغلين في الوقت الحالي معظمهم صفتهم غير قانونية . وحتى الثقيلات السنوية منذ ثلاث سنوات تقريبا تقتصر فقط على المتسوغين الذين قاموا بخلاص جميع ديونهم .

4* التصرف في لزمة السوق الاسبوعية

من المبالغ الباقية مثقلة في هذا الباب ومعينة بالاستخلاص 25.123.550 وهو مبلغ رابع لسنة من السنوات القديمة غير مستخلص وصاحبه غير معروف لانه لا يتبع معتمدية ام العرائس و التي سنظر في إجراءات طرحها مع الإدارة .

اما التأخر في إجراءات تثقيل المبالغ المتعلقة بلزمة السوق العامة و الإسبوعية (17 مارس 2017) تعود إما الى تأخير البلدية في القيام بإبرام العقد أو صاحب اللزمة في الحضور لتسجيل العقد بالقباضة .

وخلافا للفصل السابع من عقد اللزمة الذي ينص على إرجاع الضمان النهائي في نهاية اللزمة وبعد وفاء المستلزم بكامل إلتزماته ، قمنا نحن بعملية تطبيق لمبلغ الضمان بتاريخ 24 افريل 2017 و المقدر ب 6.325.00 دينارا ورغم علمنا انه غير قانوني فقد إجتهدنا في هذه النقطة لسببين ، السبب الأول وهو في بعض الأحيان حاجة البلدية للسيولة لخلاص بعض أوامر الصرف الأكيدة ، وثانيا لأننا تعودنا على هذا المستلزم وتعامله النظيف مع البلدية و عقد الصفقات و تاديتها .

بخصوص الفصل 2/1/2001 المتعلق بمصاريف " تعهد وصيانة وسائل النقل " فإننا تقوم بإرفاق نسخة من البطاقة الرمادية مع الأمر بالصرف موضوع الالصفقة حتى إذا لم يقدم الرقم المنجمي للسيارة على الأمر بالصرف .

أما بالنسبة لغياب نسبة و المبلغ بالأداء على القيمة المضافة وفي بعض العوابير فذلك يعود ربما الى ان هذا المزود لا يخضع الى الأداء على القيمة المضافة .

* إحترام آجال خلاص المزودين

نحن دائما نحاول ان نحترم آجال صرف النفقات العمومية خاصة في آخر السنة الإدارية غير ان البلدية هذا ما لاحظناه دائما تقوم بإرسال الاوامر بالصرف بتاريخ ر بعيد كل البعد عن التاريخ المذكور على الأمر بالصرف أما لاننا أرجعناه لها بعد التثبت الأول لإتمام الوثائق او لنقص عنصر من عناصر الأمر بالصرف او تعطيلها في البلدية بعد إمضائها لسبب من الأسباب .

* أما عن المنح الإستثنائية التي تصدرها البلدية فإنها ترسل لنا مع الامر بالصرف مذكرة على اساس انها منحة إجتماعية إستثنائية وتذكر إسم المتمتع مع نسخة من بطاقة تعريف الوطنية وهو ما يكفي لنا لصرف هذه المنحة .

الجرد : أما بخصوص مسك حسابته خاصة بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة فليس بيد محاسب البلدية أي أرشيف ووثائق في هذه المكاسب وتم تجري العادة في جرد مكاسب البلدية من طرف محاسبها في اي سنة كانت .

أعلمناكم بذلك ولكم جزيل الشكر .

الإمضاء

القابض المالية بأم العرائس

محمد عيساوي